شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصريـــــة

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة .. وبعد ،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٣/٣١ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

تحريراً في ١٠/ ٥ /٢٠٢١

مدير
عام الحسابات
محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

Edmc.delta@yahoo.com
الموقع الالكتروني : East DElta mills.com

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحن والمضارب

السيد الأستاذ المحاسب / رئيس مجلس الإدارة
شركة مطاحن شرق الدلتا

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة فى ٣١ مارس ٢٠٢١.

برجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام ،،،

تحريراً فى ١٠/٥/٢٠٢١

الوكيل الأول
مدير الإدارة
مع تحياتى
(محاسب / هويدا حسن محمد)

الجهاز المركزى للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات

المطاحن والمضارب

تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
لشركة مطاحن شرق الدلتا
فى ٣١ مارس ٢٠٢١

إلى السادة / مساهمى شركة مطاحن شرق الدلتا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى فى ٣١ مارس ٢٠٢١ لشركة مطاحن شرق الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية ، وكذا قوائم الدخل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .

وإدارة الشركة هى المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة ، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها فى عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

وفي ضوء الفحص المحدود فقد تبين لنا أهم الملاحظات التالية :

- بلغ صافى الربح بعد حساب الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٧٨,٢١٨ مليون جنيه مقابل نحو ٧٦,١١٥ مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي السابق بزيادة قدرها ٢,١٠٣ مليون جنيه ، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات إستثمارات مالية أخرى ، إيرادات وأرباح أخرى ، إيرادات وأرباح متنوعة ، مخصصات إنتفى الغرض منها ، الفوائد الدائنة ، إيرادات إستثمارات مالية من شركات قابضة/شقيقة) بنحو ٥٣,٤٩١ مليون جنيه وبنسبة ٦٨% من الربح المُحقق .

- ما زال لم يتم توثيق كل من محضر الجمعية العامة غير العادية المنعقدة فى ٢٠١٩/٧/٧ لتعديل بعض مواد النظام الأساسى للشركة ، ومحضر الجمعية العامة العادية للشركة في ٢٠٢٠/١١/٤ للنظر في إعتماد القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وذلك لدى الهيئة العامة للرقابة المالية .

- رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإستكمال تعديل النظام الأساسى للشركة ليتفق ومواد القوانين المشار إليها إلا أنه ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم قيام الشركة بتعديل بعض مواد النظام الأساسى وفقاً لما تم من تعديل على بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وما تم من تعديل لبعض أحكام اللائحة التنفيذية لذات القانون والصادر برقم (٤) لسنة ٢٠١٨ بتاريخ يناير ٢٠١٨ ، وذلك رغم ردود الشركة المتكررة بأنه جارى إنهاء التعديلات تمهيداً لعرضها على جمعية عامة غير عادية لإقرارها مستقبلاً ، فضلاً عن تحفظ الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة على محضر إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٦ لعدم تعديل المادة رقم (٤) من النظام الأساسي للشركة لتتوافق مع القانون ١٤ لسنة ٢٠١٢ في أقرب جمعية عامة غير عادية.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بإستكمال تعديل النظام الأساسى للشركة ليتفق ومواد القوانين المُشار إليها .

- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وأخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على إمساك دفتر خاص بالجرد إلا أنه ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن مخالفة الشركة لأحكام المواد "٢١ ، ٢٣ ، ٢٥" من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ التى تقضى بإمساك دفتر خاص بالجرد ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٦ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٣ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بأنه جارى العمل على إمساك دفتر للجرد.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بإمساك الدفتر المشار إليه تطبيقا لأحكام القانون .

- تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ تكلفتها التاريخية نحو ٤٠١,٥٩٨ مليون جنيه ، والتكوين الإستثمارى ، والمخزون ، والنقدية بالخزينة البالغة نحو ١,٠١١ مليون جنيه ، ٢٥,٤٣٧ مليون جنيه ، ٦١٠,٢٧١ ألف جنيه على التوالى دون إجراء جرد فعلى لهم فى ٢٠٢١/٣/٣١ الأمر الذى لم نتمكن معه من تحقيق تلك الأرصدة .

يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة فى تاريخ المركز المالى ومراعاة أثر أية فروق على الحسابات المختصة .

- تضمين إضافات الأصول الثابتة في ٢٠٢١/٣/٣١ مبلغ ٢٦٢,٧٧٦ ألف جنيه بالخطأ قيمة رصف بلاطات بعض وحدات الشركة وصحتها مصروفات الصيانة وفقاً للمستندات والمستخلصات المُقدمة لنا ، يتمثل فيما يلي:

* ٢١١,٢٠٩ ألف جنيه قيمة بلاطات خرسانية بمطحن سندوب.
* ٥١,٥٦٧ ألف جنيه قيمة رصف بلاطات أسفل مظلة مطحن عرابي.

يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق.

- وجود العديد من الأصول الثابتة المُهلكة دفترياً ولا تزال بالخدمة في ٢٠٢١/٣/٣١ الأمر الذى يشير إلى أنه تم تقدير الأعمار للأصول بشكل لا يعكس الإستفادة الحقيقية وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها والتى تتطلب مراجعة العمر الإنتاجى المقدر للأصول على الأقل فى نهاية كل سنة مالية ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٦ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٣ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بأنه سيتم إعادة النظر فيما ورد بالملاحظة فى ضوء معايير المحاسبة المصرية حيث تم تشكيل لجنة لإعادة النظر فى تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول التي لم تُهلك دفترياً.

يتعين الحصر وإعادة النظر في تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول التى لم تُهلك دفترياً وفقاً لمتطلبات الفقرة سالفة الذكر وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك حتى تعكس قيم الإهلاك المُحمل على الفترة للإستفادة الإقتصادية من تلك الأصول خلال الفترة .

- تضمن حساب التكوين الإستثمارى فى ٢٠٢١/٣/٣١ المبالغ التالية :

* نحو ٨,٠٥٩ مليون جنيه قيمة المنصرف على هنجر (جمالون) الإسماعيلية لإنشاء مجمع ورش مركزية ، **وبالمراجعة تبين ما يلى :**

- في ٢٠١٩/٨/٢٨ وافق مجلس إدارة الشركة على إسناد أعمال تنفيذ جمالون بالمنطقة الصناعية الثانية بالإسماعيلية إلى مؤسسة الوليد للمقاولات والتجارة بقيمة إجمالية ٥,٩٥٠ مليون جنيه وصدر أمر الإسناد في ٢٠١٩/١٠/٥.
- في ٢٠٢٠/٨/٦ صدر أمر إسناد بأعمال مستجدة (تربة إحلال) لمؤسسة الوليد للمقاولات والتجارة بمبلغ ٢٤٢ ألف جنيه لتكون القيمة الإجمالية للأعمال ٦,١٩٢ مليون جنيه.
- تم موافقة مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١١ بإستكمال تنفيذ المنشآت الملحقة للمشروع (خزان مياه أرضي ، تكسير وترجيل غرفة المحولات الحالية وإعادة تنفيذها ، المبني الإداري) وفي حالة زيادة قيمة هذه الأعمال عن نسبة الزيادة القانونية الموجودة بأمر الإسناد وهي نسبة ٢٥% يقوم القطاع الهندسي بإعادة العرض على مجلس الإدارة.
- خطاب المسئولين بمنطقة الإسماعيلية بتاريخ ٢٠٢١/١/١٣ بشأن أنه تم الإنتهاء من تركيب المعدات في ٢٠٢٠/٩/١٤ وتم تشغليه على الوجه الأكمل في تصنيع معدات المطاحن (براريم – سواقي – بلالات) وكذا في أعمال الخراطة وتجليخ وسن الدرافيل.
- في ٢٠٢٠/١٢/٢٨ ورد لمدير عام منطقة الإسماعيلية خطاب من مدير عام الإنشاءات بالقطاع الهندسي مفاده أنه تم الإنتهاء من تنفيذ الأعمال الأساسية والإضافية.
- في ٢٠٢١/٢/٢٠ ورد لقطاع الإحتياجات كتاب القطاع الهندسي بشأن طلب الموافقة على صرف المستخلص الجاري رقم (٦) والمُقدم من مؤسسة الوليد بمبلغ ٧,٧٦٦ مليون جنيه ، وبحساب المستخلص تبين أنه قد تجاوز نسبة ٢٥% من أمر الإسناد ولم يتم العرض على مجلس الإدارة.
- في ٢٠٢١/٢/٢٧ تم إعداد مذكرة من قبل قطاع الإحتياجات لإعادة المستخلص إلى القطاع الهندسي لإتخاذ اللازم.

- في ٢٠٢١/٣/٣ تم تعديل الكميات الموجودة بالمستخلص من قبل المكتب الإستشاري الهندسي وأصبحت قيمة المستخلص ٧,٧٣٠ مليون جنيه.
- في ٢٠٢١/٣/٩ ورد خطاب من مؤسسة الوليد بشأن توقيع غرامة تأخير بمبلغ ٧٣٦ ألف جنيه بالمستخلص رقم (٦) والذي أوضح إعتراضه عليها.
- في ٢٠٢١/٣/١٦ تم إعداد مذكرة من قبل قطاع الإحتياجات للعرض على العضو المنتدب للشئون المالية والتجارية بشأن وجود تأخير من المقاول في التنفيذ وأنه تم توقيع غرامة على المورد بنسبة ١٠% من قيمة الأعمال وتم طلب الموافقة على إحالة الموضوع للقطاع الهندسي لإعادة الدراسة والعرض على السلطة المختصة بمذكرة شارحة بالأسباب التى أدت إلى عمل مستخلص جاري رغم إنتهاء الأعمال.
- في ٢٠٢١/٣/٢١ تم إعداد مذكرة من القطاع الهندسي بشأن تنفيذ المشروعات المدرجة بالخطة الإستثمارية موضحاً بها الإنتهاء من جميع الأعمال المُسندة للمقاول وأنه تم الإستلام الإبتدائي للمشروع في ٢٠٢١/٢/٢.
- في ٢٠٢١/٤/٢٢ تم إعداد مذكرة من قبل قطاع الإحتياجات بتكليف القطاع الهندسي بالعرض على السلطة المختصة بمذكرة شارحة بالأسباب التى أدت إلى عمل المستخلص الجاري رقم (٦) عن الفترة من ٢٠٢٠/٩/٢٤ حتى ٢٠٢١/١/٢٠ رغم إنتهاء الأعمال مع تأكيد القطاع الهندسي على أن المقاول قام بتنفيذ كافة ما يقع على عاتقه طبقاً للتعاقد وذلك قبل الشروع فى صرف المستخلص الختامي مع تأجيل خصم غرامة التأخير التى تم خصمها من المستخلص الجاري رقم (٦) لحين إعتماد المدة الإضافية وتقدم المستخلص الختامي حتي يمكن تحديد نسبة الغرامة وقيمتها على أن يتم إعادة خصمها من المستخلص الختامي.

يتعين دراسة جميع ما سبق مع بيان أسباب عدم الإنتهاء من إعداد المستخلص الختامي مع أسباب تعديل المستخلص رقم (٦) دون العرض على مجلس الإدارة وإجراء التسويات المحاسبية في ضوء ذلك لما له من أثر مالي على القوائم المالية للشركة وبيان مدى العائد على المال المستثمر في المشروع والذي تجاوز نسبة التعاقد بنسبة ٣٥,٤٤% حتى الآن حيث لم يتم تقديم المستخلص الختامي لإسناد أعمال جديدة مع تحديد موقف الغرامة المُوقعة على المقاول.

* مبلغ ١,٢٧٦ مليون جنيه يتمثل في قيمة تأهيل مبانى وإنشاءات تخص صوامع الشركة وصحتها مصروفات الصيانة حيث أنها تتمثل في قيمة وإستبدال للصاج التالف القديم وإستبدال الواصلات التالفة بأسقف الخلايا ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٦ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٣ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بأنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة.

يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.

* مبلغ ٢٥٩,٢٤٤ ألف جنيه يتمثل في قيمة قطع غيار لخط حريق لكل من مطحن السادات بالدقهلية وصوامع المنصورة بمبلغ ٢٤١,٧٤٠ ألف جنيه ، ١٧,٥٠٤ ألف جنيه على الترتيب وذلك وفقاً لمستندات وبيانات الشركة.

يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.

- تضمن حساب الإنفاق الإستثمارى في ٢٠٢١/٣/٣١ المبالغ التالية :

* نحو ٦٠٠ ألف جنيه تحت مسمي شركة إنجاز للحلول المتكاملة وبنسبة ٩٠,٣% من القيمة الإجمالية والبالغة ٦٦٤,٥٠٥ ألف جنيه (شاملة ض . ق . م) عن إسناد أعمال توريد وتركيب والإشراف على تشغيل أجهزة حاسب آلي ومستلزماتها والبرامج اللازمة لتحويل العمل ببعض قطاعات الشركة (الإدارية ، المالية ، البيع والتسويق) من النظام اليدوي إلى النظام الآلي بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة في يناير ٢٠٢٠ ، وبالمراجعة تبين ما يلي:

- صدر أمر التوريد رقم ١٧٥ في ٢٠٢٠/٢/٩ بمدة تنفيذ ٤٥ يوم عمل والسداد على دفعات.
- تم توريد كافة مشمول أمر التوريد وتركيبها وتم عمل محضر إستلام وإختبار للبنية التحتية للشبكة في ٢٠٢٠/٣/١٩ بنسبة إتمام ١٠٠% ، وفي ٢٠٢٠/٤/٢١ تم عمل محضر بدء التدريب بمعرفة شركة إنجاز لعدد ٥ من العاملين بالشركة.

يتعين دراسة جميع ما سبق وموافاتنا بأسباب طول الفترة الزمنية والتى تصل إلى نحو عام وثلاثة أشهر منذ صدور أمر التوريد وحتى تاريخه مايو ٢٠٢١ وأسباب عدم الإنتهاء من التنفيذ رغم إلتزام المورد بالمدد المُحددة الأمر الذى أدى إلى عدم الإستفادة من المال المستثمر فى المشروع.

بلغ المخزون في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٢٥,٤٣٧ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلى :

- مخالفة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) – فقرة ٩ – والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على

مخزون الإنتاج التام فقط ، ولم تفصح الإيضاحات المتممة عن طرق تقييم باقى عناصر المخزون ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون فى تاريخ المركز المالى فى ٢٠٢١/٣/٣١.

- عدم سلامة تقييم مخزون الإنتاج التام من المكرونة فى ٢٠٢١/٣/٣١ والبالغ ١٣٤٣٨٨٤ جنيه وصحته ١٣٤٣٢٤٥ جنيه بفارق قدره ٦٣٩ جنيه ، وذلك لتقييم كمية ٣,٢٩٠ طن مكرونة مغلفة ٥٠٠ جرام على أساس سعر البيع والبالغ ٧٤٠٠ جنيه للطن وصحته التقييم على أساس التكلفة والبالغة ٧٢٠٦ جنيه للطن.

يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق.

- لم يتضمن حساب المخزون نحو ٢,٤٢٩ مليون جنيه قيمة قطع غيار ومواد تعبئة وتغليف ومواد بترولية ورد مشمولها خلال فترة المركز المالى ولم يتم تسويتها .

يتعين إجراء التصويب اللازم مع دراسة المستخدم من الأصناف الواردة.

- ما زالت الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات الحكومية تتضمن نحو ٥,٢٧٤ مليون جنيه قيمة ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير ولم نواف بالشهادات المؤيدة لها ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٦ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٣ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ من أنه جارى الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ.

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ للتحقق من صحتها حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية .

- لم يتم إجراء المطابقات اللازمة على الأرصدة المدينة بكل من شركتي العامة والمصرية لتجارة الجملة والبالغة نحو ٣,٤٤٤ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٦ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٣ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ من أنه جارى العمل على إجراء المطابقات اللازمة.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات .

- تم تقييم الإستثمارات المتداولة فى الأوراق المالية بمبلغ نحو ١,٣٤٧ مليون جنيه طبقاً للأسعار السوقية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.

يتعين إجراء التصويب اللازم.

بلغت حسابات البنوك في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١٠,٧٠٠ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلى :

- وجود فرق قدره ٥ جنيهات بين الأرصدة الدفترية للحسابات الجارية بالبنوك فى ٢٠٢١/٣/٣١ والبالغة ١٠٧٠٠١٧٠ جنيه وما هو مدرج بقائمة المركز المالى والبالغ ١٠٧٠٠١٦٥ جنيه.

يتعين دراسة هذا الفرق وتصويبه والإفادة .

- تضمنت مذكرات تسوية البنوك نحو ٩٣,٠٧١ ألف جنيه قيمة شيكات صادرة ولم تصرف مضى عليها أكثر من ستة أشهر بكل من (البنك الأهلى المصرى ، بنك المصرف المتحد ، بنك الإسكندرية) بالمخالفة للمادة رقم ٥٠٤ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ والمُعدلة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والتي تنص على أن " الشيك المسحوب فى مصر والمستحق الوفاء فيها يجب تقديمه للوفاء خلال ستة أشهر ".

يقتضى الأمر الدراسة وإجراء التصويب اللازم وإلغاء الشيكات المنتهية وتحميلها على الحسابات الشخصية فى ضوء أحكام القانون .

لم يتم موافاتنا بدراسة المخصصات فى ٢٠٢١/٣/٣١ والبالغة نحو ١٨٦,٣٩٩ مليون جنيه ، وقد تبين بشأنها ما يلى :

- بلغ **مخصص الديون المشكوك** فى تحصيلها نحو ٨,٥٣٢ مليون جنيه لمقابلة الأرصدة المدينة المتوقفة البالغة نحو ٨,٥٥٣ مليون جنيه (منها نحو ٧,٨٣٠ مليون جنيه بحساب العملاء ، ونحو ٧٢٣ ألف جنيه لبعض الأرصدة المتوقفة بالأرصدة المدينة الأخرى) ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإعادة دراسة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مع إمكانية تطبيق معياري المحاسبة المصرية رقما (١١ ، ٢٨) .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بإعادة دراسة المخصص وتطبيق معياري المحاسبة المصرية رقما (١١ ، ٢٨) بشأن الإعتراف بالإيراد والمخصصات .

- بلغ **مخصص الضرائب المتنازع** عليها نحو ٢٦,٢٦٤ مليون جنيه ، وقد تضمن ما يلى :

* **نحو ٢٢,٢٦٤ مليون جنيه لمواجهة الخلافات الضريبية لضريبة الدخل** عن الأعوام من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥ وذلك وفقاً لما تم تقديمه لنا من مستندات بمعرفة الشركة .

* **نحو ٤ مليون جنيه لمقابلة إلتزامات عن الضرائب العقارية المحتملة** طبقاً لبيانات كل من القطاع المالى والقطاع القانونى بالشركة وذلك عن وجود خلاف على مبلغ ربط الضريبة لمنطقة السويس والمنطقة الصناعية بالإسماعيلية ، وبالمراجعة تبين ما يلي :

- في ٢٠٢٠/٨/٢٥ ورد للشركة مطالبة بسداد الضريبة العقارية ومتأخرات عن الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠ على مطحني عرابي وناصر بمبلغي ١,٣٩٥ مليون جنيه ، ٨٠٧ ألف جنيه على التوالي ، ورغم سداد مبلغ مليون جنيه في سبتمبر ٢٠٢٠ من تحت حساب المطالبة الواردة بالضريبة على مطحنى عرابي وناصر فلم يظهر أثر ذلك على مخصص الضرائب المتنازع عليها.
- في أغسطس ٢٠٢٠ ورد للشركة مطالبة بسداد الضريبة العقارية ومتأخرات من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠ على منطقة السويس بمبلغ ٥٦٦,٣١٣ ألف جنيه منه مبلغ ٤٧٠,٧٣٥ ألف جنيه متأخرات حتى عام ٢٠١٩ ومبلغ ٩٥,٥٧٨ ألف جنيه ربط عام ٢٠٢٠ ، وقد قامت الشركة بتحميل مصروفات سنوات سابقة بمبلغ ٥١٨,٥٢٤ ألف جنيه وتحميل مصروفات الفترة بمبلغ ٤٧,٧٨٩ ألف جنيه ولم يظهر أثر ذلك على مخصص الضرائب المتنازع عليها.

وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٦ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٣ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بأنه سيتم إعادة دراسة المخصص وفقاً لتوصية الجمعية العامة للشركة فى ٢٠٢٠/١١/٤ وفقاً للمطالبات الواردة وأحكام القانون رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل بما فيه مصلحة الشركة مع دراسة موقف الضرائب العقارية وإجراء التصويب اللازم فى ضوء نتيجة الدراسة.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة وإعادة دراسة المخصص وفقاً للمطالبات الواردة وأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل بما فيه مصلحة الشركة ، ومتابعة الموقف الخاص بالضرائب العقارية وإجراء التصويب اللازم بالخصم من حساب مخصص الضرائب في ضوء المطالبات الواردة للشركة وما تم سداده.

- بلغ **مخصص المطالبات والمنازعات** نحو ٤٢,٢٢٣ مليون جنيه وبنسبة ٨٨,٤٧% من كافة المطالبات عن القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة وكذا قضايا حق إنتفاع للأراضي وأخرى والبالغة نحو ٤٧,٧٢٢ مليون جنيه طبقاً للبيان الوارد لنا من الشئون القانونية بالشركة عن المخصص.

تضمن المخصص بعض القضايا التى صدر فيها أحكام لصالح الشركة وذلك وفقاً للبيانات المُسلمة لنا من القطاع القانوني بالشركة ومن ذلك ما يلي :

* نحو ٨٦٢,٤١٠ ألف جنيه لمقابلة التقدير النسبي والخدمات موضوع الدعوي رقم ١٥٨٢ لسنة ٥٧ ق.س.ع المنصورة مأمورية الزقازيق المقامة من ورثة أحمد محمد صالح وبجلسة ٢٠٢٠/١٢/٢٩ أصدرت المحكمة حكماً قضي في منطوقه بإلغاء أمر التقدير رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧/٢٠١٦ الصادر في الدعوي رقم ١٥٨٢ لسنة ٥٧ ق.س.ع المنصورة مأمورية الزقازيق.

* نحو ٥٤٠ ألف جنيه لمقابلة الدعوى رقم ٣٩٤٧ لسنة ٢٤ ق (قضاء إدارى الشرقية) مقامة من الشركة ضد محافظ الشرقية وآخرين ببراءة ذمة الشركة من مقابل ريع الأرض أملاك الدولة المتداخلة بأرض مطحن الشركة الشرقية وقدره ٥٤٢,٧١٥ ألف جنيه ، وبجلسة ٢٠٢١/٤/١٨ أصدرت المحكمة حكماً قضي في منطوقه ببراءة ذمة الشركة الطاعنة من مقابل إنتفاع الأرض محل التداعي عن المدة من عام ١٩٨٣ حتي عام ٢٠٠٠.

ويتصل بما سبق من أن مخصص المطالبات والمنازعات في ٢٠٢١/٣/٣١ تضمن بعض القضايا المرفوعة ولا يقابلها أي مديونيات بسجلات الشركة ومن ذلك ما يلي :

* نحو ١,٠٩٢ مليون جنيه والفوائد القانونية لمقابلة الدعوي رقم ١١٢٢ لسنة ٢٠١٦ م . ك الزقازيق المقامة من الشركة ضد السيد/ علي محمد عبد العزيز عن عجز عهده الدقيق البلدى ٨٢% بمقدار ٣٨٦,٦٦ طن خلال الفترة ٢٠١٣/٢/٢٧ حتي ٢٠١٣/٥/٣٠ وتم تعجيل الدعوى من الوقف التعليقي وقضي فيها بجلسة ٢٠٢١/٤/٢٤ لصالح الشركة.

* نحو ١١٦,٧ ألف جنيه لمقابلة الدعوي رقم ٢٠١٢/١٠٢٠ كلي المنصورة المقامة من الشركة ضد السيد/ محمد فؤاد حسانين للمطالبة بتعويض عن القمح الذى تسبب فى تلفه وصدر فيها حكم لصالح الشركة بسداد مبلغ وقدره ١١٦,٧ ألف جنيه وتم الطعن عليه بالإستئناف رقم ٣٥٨ لسنة ٧٣ ق ومُحدد لنظره جلسة ٢٠٢١/٥/٢٧.

وقد ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٦ بتاريخ ٢٠٢١٠/٢/٣ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بأنه سيتم إعادة دراسة المخصص فى ضوء المطالبات الواردة والإلتزامات المؤكدة .

وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإعادة دراسة المخصص المكون وفي ضوء المطالبات الواردة والإلتزامات المؤكدة والمحتملة

والإفصاح عنها بشكل وافى بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، مع موافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بالموقف القانوني للقضايا التى لا يقابلها مديونيات بالسجلات المالية.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بإعادة دراسة المخصص المكون فى ضوء ملاحظاتنا السابقة وفي ضوء المطالبات الواردة والإلتزامات المؤكدة والمحتملة والإفصاح عنها بشكل وافى بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، مع ضرورة الإلتزام بما ورد برد الشركة بشأن المبالغ سالفة الذكر وإجراء التسويات اللازمة في ضوء الأحكام الصادرة لصالح الشركة.

- بلغ **رصيد حساب المخصصات الأخرى** نحو ١٠٩,٣٨٠ مليون جنيه تتمثل فى :

* **نحو ٢١,٨١٤ مليون جنيه لمواجهة غرامات تموينية وعجوزات تصفية المطاحن** طبقاً لتقديرات الشركة والدراسة المُعدة بمعرفتها عن الفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والبالغة نحو ٢١ مليون جنيه ، وتجدر الإشارة بعدم ورود أى مطالبات بغرامات أو عقوبات تموينية على مطاحن الشركة عن أعوام سابقة وفقاً للمستندات المُقدمة لنا من الشركة.

فضلاً عن أنه بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٩ قامت الشركة بإجراء مطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية على المنظومة الجديدة عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي ٢٠٢٠/١٢/٣١ والتي تضمنت وجود مبلغ ٣١,٦٨٧ مليون جنيه قيمة غرامات تموينية وعجوزات أوزان بمطاحن الشركة منه فقط مبلغ نحو ٢٦,٥٠٨ مليون جنيه قيمة كمية ٤٦١ طن قمح فاسد بصومعة الإسماعيلية ، ولم يظهر أثر ذلك على القوائم المالية في ٢٠٢١/٣/٣١.

وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإعادة دراسة المخصص وعمل رقابة فعالة على أعمال المطاحن للحد من هذه المخالفات.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بإعادة دراسة المخصص في ضوء ما سبق ، مع ضرورة موافاتنا بأسباب عدم قيام الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٧) والخاص بالأحداث التى تقع بعد الفترة المالية (الأحداث اللاحقة) بشأن مبلغ الغرامات التموينية الواردة بالمطابقة التى تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية.

* **نحو ٣,٥ مليون جنيه لمواجهة ضريبة على عمولة تسويق القمح المحلى** محل نزاع مع الهيئة العامة للسلع التموينية ووزارة المالية والبالغة نحو ٦,٣٩٢ مليون جنيه ، بخلاف مبلغ ٢,١٠٢ مليون ضمن مخصص المطالبات والمنازعات لمواجهة الدعوى رقم ٢٠١٣/٤٢٧٧ للمطالبة بمبلغ ٢,١٠٢ مليون جنيه وقضى فيها بجلسة ٢٠١٤/٩/٢٧ بعدم الإختصاص والإحالة

لمحكمة القضاء الإدارى وصدر فيها حكم بالرفض بجلسة ٢٠١٩/١٢/٢٨ وطعنت على هذا الحكم بطعن إدارية عليا ولم يتحدد لنظره جلسة بعد.

يتعين الدراسة وإجراء التصويبات اللازمة فى ضوء ما سبق .

* **نحو ٨٤,٠٦٦ مليون جنيه** – وذلك بعد سداد نحو ٨,٤٥٨ مليون جنيه عن السنوات ٢٠٠٥/٦، ٢٠١٣/٦ للإستفادة من القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ٢٠٢٠/٨/١٦ بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والفوائد وما يماثلها من الجزاءات المالية غير الجنائية وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية – **لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة** على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر (نخالة منظومة) عن الفترة من ٢٠١٢/٧/١ وحتى ٢٠١٣/٦/٣٠ ، من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٧/٧/٣١.

ويتصل بذلك أنه تم فحص الشركة من قبل المركز الضريبى لكبار الممولين عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ ، وورد إخطار لجنة الطعن بربط ضريبة مستحقة بمبلغ ٣٩,٨١٢ مليون جنيه ، قامت الشركة بسدادها على حساب المخصصات وتم رفع الدعوى رقم ٧٦٠٩ لسنة ٢٣ ق وما زالت متداولة.

ويتصل بما سبق من أنه بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١١ قد ورد للشركة مطالبة سداد بمبلغ ٧٥,٠١٤ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٠٥/٦ حتي ٢٠١٦/٦ تتمثل في مبلغ ٣٠,٤١٣ مليون جنيه فروق فحص ، مبلغ ١٥,٠٥٣ مليون جنيه ضريبة إضافية محققة ، مبلغ ٢٩,٥٤٨ مليون جنيه ضريبة إضافية إعتبارية حتى ٢٠٢٠/٧/٣١.

فضلاً عن أنه بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٦ ورد للشركة إخطار بتعديل إقرار الضريبة عن الفترة من ٢٠١٧/٧ حتى ٢٠١٨/٦ وسداد مبلغ ٦٥,٦٣٠ مليون جنيه ضريبة واجبة الأداء.

فضلاً عن أنه بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٧ ورد للشركة قرار لجنة الطعن برفض الطعن المُقدم من الشركة عن الفترة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ وإستحقاق كامل الضريبة المتنازع عليها من واقع قرار اللجنة الداخلية وقدرها ٢١,٦٠٦ مليون جنيه وذلك بخلاف إستحقاق الضريبة الإضافية وتحسب عند السداد.

وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠٢٠/١١/٤ ببحث ما ورد بملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات وموافاته بالموقف القانوني للشركة تجاه تلك المطالبات.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة وبحث ما سبق وموافاتنا بالموقف القانونى للشركة تجاه تلك المطالبات ، مع ضرورة موافاتنا بأسباب عدم قيام الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٧) والخاص بالأحداث التى تقع بعد الفترة المالية (الأحداث اللاحقة) بشأن مبلغ ٢١,٦٠٦ مليون جنيه الذي تم سداده عن العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥.

- عدم إجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠٢١/٣/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها المدينة البالغة نحو ٤٦٥,٤٥٤ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ٣٦٨,٢٤٨ مليون جنيه.
- تم إجراء مطابقة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٩ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وقد أسفرت المطابقة عن وجود فرق قدره نحو ٤,٧ مليون جنيه بين الأرصدة الواردة بالمطابقة مع الأرصدة بحسابات الموردين ، وقد أغفلت تلك المطابقة التحفظات التالية :

* فروق المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أرصدتها في ٢٠١٧/٦/٣٠ والبالغة نحو ٩,٥٩٢ مليون جنيه لم يتم تسويتها حتى تاريخه والتى تتمثل فى (نحو ٦,٣٩٢ مليون جنيه قيمة فروق ضريبية عن القمح المحلى والمستورد ، نحو ٣,٢ مليون جنية قيمة ما تم السطو عليه من دقيق بمطحن الشركة بالعريش ومطحن الكرام خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١).
* مبلغ نحو ٢,٦٢٧ مليون جنيه عمولة تخزين قمح أجنبى معلق منذ شهر يناير ٢٠١٨ مستحق للشركة وقد تم التحفظ على هذا المبلغ بمطابقة العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ .

يتعين بحث هذا الفرق مع ضرورة إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وحتى نتمكن من التحقق من صحة أرصدة الهيئة ومبالغ الإيرادات الواردة بقائمة الدخل مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه المطابقات.

- تضمنت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات فى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٣,٧٦٣ مليون جنيه بإسم هيئة التأمينات الإجتماعية فى حين أن المستحق عن شهر مارس ٢٠٢١ والذى تم سداده فى أبريل ٢٠٢١ بلغ نحو ٢,٤٦٦ مليون جنيه بفارق قدره نحو ١,٢٩٧ مليون جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم مع تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة وسرعة سداد مستحقات الهيئة حتى لا تتعرض الشركة لغرامات عدم السداد وإجراء التسويات اللازمة.

- بلغ رصيد حسابات دائنة للشركات القابضة والشقيقة فى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١,٤١٥ مليون جنيه (رصيد الشركة القابضة للصناعات الغذائية) لم يتم إجراء أى مطابقات بشأنها.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات.

- ما زالت التأمينات للغير تتضمن نحو ١,٢٠٠ مليون جنيه يمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بالمخالفة لتوصيات الجمعيات العامة للشركة المتعاقبة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ بدراسة هذه الأرصدة والتصرف فيها وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وموافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بالنتيجة وهو ما لم يتم حتي تاريخه من قبل الشركة .

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ومراعاة ما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضرائب على الدخل وكذا توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة والإفادة .

- بلغ رصيد حساب دائنو التوزيعات فى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٨١٤,٧٦٩ ألف جنيه يتمثل بواقى حصص عاملين منه مبلغ ٦٩٤,٢٣٥ ألف جنيه مرحل منذ أعوام سابقة ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالإلتزام بأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وإجراء التسويات اللازمة.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة والإلتزام بأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وإجراء التسويات اللازمة.

- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى (أمانات) فى ٢٠٢١/٣/٣١ مبلغ نحو ٨٦٤,٨٣٩ الف جنيه بإسم شركة مصر المقاصة تمثل قيمة الكوبونات المرتدة منذ أكثر من ١٥ عام من الشركة المذكورة ولم تقم الشركة بتوريدها لوزارة المالية طبقا للمادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالإلتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والإفادة .

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن تضمين الأرصدة الدائنة الأخرى لمبلغ نحو ٦٧,٥ ألف جنيه تحت مسمى القيمة الإيجارية لغرف الصوامع وذلك قيمة الإنتفاع بغرفة تغيير ملابس العمال التابعين لمتعهد مشالات صومعة الزقازيق وإستخدام المرافق عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ وحتى ٢٠٢١/٣/٣١.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب الأرصدة الدائنة الأخرى مقابل التعلية لإيرادات وأرباح غير عادية بمبلغ ٦٧,٥ ألف جنيه كما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٦ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٣.

- بمطابقة أرصدة العجوزات والغرامات فى ٢٠٢١/٣/٣١ والظاهرة بكل من حسابات الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى تبين وجود العديد من الفروق ، والجدول التالى يوضح ذلك :

(المبالغ بالجنيه)

بيان	المبلغ بالحسابات الدائنة	المبلغ بالحسابات المدينة
محمد الأمين إبراهيم	٤١٠٣,٤٤	٤٧٨,٣٧
غرامات تموينية – مطحن العريش	١٤٩٤,٥	صفر

يتعين بحث ما سبق مع حصر الحالات المشابهة والعمل على إجراء التصويب اللازم والإفادة .

- تضمنت قائمة الدخل بعض المصروفات التقديرية منها ما يلى :

* نحو ٥,٣٩٤ مليون جنيه قيمة حوافز تقديرية وساعات إضافية وعطلات .
* نحو ٥,٣٣٨ مليون جنيه قيمة كهرباء وإنارة لوحدات الشركة .
* نحو ٩,٧٤١ ألف جنيه قيمة مياه الشرب والصرف الصحى تتمثل في (٦,٣٠٦ ألف جنيه بدمياط ، ٣,٤٣٥ ألف جنيه بالشرقية).

يتعين إجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة فى ضوء الفعليات .

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن تحميل حساب الأجور بالخطأ بمبلغ ١٤,٠٩٢ مليون جنيه قيمة المكافأة المُنصرفة بالكامل للعاملين في ديسمبر ٢٠٢٠ وفقاً لقرار مجلس إدارة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٠ بالموافقة على صرف مكافأة قدرها ثلاثة أشهر ونصف من الأجر الأساسي في ٢٠٢٠/٧/١ للعاملين بالشركة وذلك نظير الجهود المبذولة في سبيل تحقيق أهداف الشركة والخطط الموضوعة من قبل الإدارة خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، وصحته تحميل مصروفات سنوات سابقة بكامل القيمة نظراً لكونه مصروف فعلي تم في ديسمبر ٢٠٢٠ كمكافأة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩.

يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.

- لم يتم معالجة مصروفات وإيرادات سنوات سابقة بقائمة الدخل ضمن حساب أرباح وخسائر مرحلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) حيث تم عمل مقاصة بين حساب

مصروفات سنوات سابقة البالغة نحو ٣,٢٣٤ مليون جنيه وإيرادات سنوات سابقة البالغة نحو ٢,٢٤٥ مليون جنيه.

يتعين ضرورة الإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى وإجراء التصويب اللازم مع إلغاء ما تم من مقاصة وتأثير حقوق الملكية بما سبق .

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن تخفيض الإستخدامات (خامات مصنع المكرونة) بالخطأ بمبلغ ٢١٢,٥ ألف جنيه قيمة مصادرة قيمة الدقيق المورد من شركة مصر المنوفية للمطاحن بالقيد رقم ٥٥٦ والمرفوع بشأنه دعوي قضائية حيث قام القطاع القانوني برفع دعوى على شركة مصر المنوفية للمطاحن للمطالبة بمبلغ ٣٥٠ ألف جنيه والفوائد القانونية.

يتعين إلغاء القيد رقم ٥٥٦ السابق الإشارة إليه وتعلية المبلغ بإسم شركة مصر المنوفية للمطاحن بالحسابات الدائنة الأخرى لحين الإنتهاء من الإجراءات القانونية في هذا الشأن.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن تخفيض الإستخدامات بالخطأ بمبلغ ٥٣,٢٧٥ ألف جنيه يتمثل في (كمية ٣٨ طن مخلفات الغربلة بمبلغ ٢٥,٢٧٠ ألف جنيه ، كمية ١٣,٢١٠ طن كنسة مكرونة وعجين تالف بمبلغ ٢٨,٠٠٥ ألف جنيه) أرصدة مقيمة بمخزون المخلفات في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٦ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٣ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ من أنه سيتم إجراء التصويب اللازم وهو ما لم يتم حتى تاريخه مايو ٢٠٢١.

يتعين إجراء التصويب اللازم بالتحميل على الإستخدامات بمبلغ ٥٣,٢٧٥ ألف جنيه مقابل تخفيض مخزن المخلفات بنفس القيمة.

- لم تقم الشركة بتحميل المصروفات بقيمة صندوق موازنة الأسعار والأنشطة والمستحق للشركة القابضة للصناعات الغذائية والبالغ نحو ١٠٤,٣٩٨ ألف جنيه (٥٠ قرش على كل طن يتم تخزينه بشركات الصوامع والمطاحن) وذلك خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ .

يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن تحميل مصروفات سنوات سابقة بمبلغ ١,٧٦٧ مليون جنيه قيمة ضريبة القيمة المضافة عن شهر يونيه ٢٠٢٠ بخلاف السياسة المتبعة فى الشركة بالتحميل على مصروفات الفترة كما هو متبع في السنوات السابقة ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٦ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٣ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بأنه سيتم إجراء التصويب اللازم وهو ما لم يتم حتى تاريخه مايو ٢٠٢١.

- تم حساب الضريبة تقديرياً بمبلغ ٢٥ مليون جنيه (٢٤ مليون جنيه ضريبة الدخل ، مليون جنيه ضريبة مؤجلة) دون إعداد إقرار ضريبي وذلك لأغراض المركز المالى فى ٢٠٢١/٣/٣١ ، ورغم أن إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢١/٣/٣١ بلغت نحو ٧,١٣٠ مليون جنيه تتمثل فى (مبانى – آلات – عدد وأدوات – أثاث) ، والإستبعادات بنحو ١,٢٢٦ ألف جنيه (أثاث).

- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحى الشامل بنسبة ٢,٥ فى الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالى والتى تبلغ نحو ١,٠١٧ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية ، والكتاب الدورى رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨.

يتعين ضرورة الإلتزام بتطبيق القانون المذكور أعلاه ولائحته التنفيذية والكتاب الدورى الصادر من مصلحة الضرائب المصرية مع مراعاة أثر جميع التعديلات الخاصة بالمركز المالى لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة.

- مخالفة ما ورد بالإيضاحات المتممة للمركز المالى فى ٢٠٢١/٣/٣١ البند رقم (٤) والخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة والذى تضمن أنه " تم حساب الإهلاك وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة فى السنوات السابقة " حيث تم حسابه على أرصدة ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٩,٩٤٩ مليون جنيه دون الأخذ فى الإعتبار إضافات الأصول الثابتة والبالغة نحو ٧,١٣٠ مليون جنيه والإستبعادات بنحو ١,٢٢٦ ألف جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم لإظهار المركز المالى على حقيقته.

- تضمنت الإيرادات فى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٢٩٢,٨٠٢ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير منه مبلغ نحو ٩٥,١٦٩ مليون جنيه لم يتم إجراء مطابقة عليه ، نحو ٣٦,٧٦٦ مليون جنيه قيمة عمولة تسويق النخالة ، نحو ١٢,٢٨٩ مليون جنيه قيمة فوارغ النخالة ، نحو ٣,٦٥٤ مليون جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبى ، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة والتسوية فى ضوء ما تسفر عنه نتائج المطابقات لإظهار إيرادات النشاط الفعلية التى حققتها الشركة.

- تضمنت قائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٢٩٢,٨٠٣ مليون جنيه إيرادات تشغيل للغير تم حسابها على أساس طحن كمية ٦٦٧,٥٨٤ ألف طن قمح في حين أن الكمية المطحونة طبقاً لقوائم التكاليف المُعدة بمعرفة القطاع المالي والمركز الإحصائي المُعد بمعرفة قطاع التخطيط والمتابعة بلغت ٦٦٧,٧١٦ ألف طن قمح بفارق قدره ١٣٢ طن .

يتعين إجراء التصويب اللازم لإظهار المركز المالى على حقيقته.

- بلغ إجمالى عمولة تسويق النخالة عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٤٥,٦٨٣ مليون جنيه تم منح نحو ٨,٩١٧ مليون جنيه حافز للعملاء بنسبة ١٩,٥% من إجمالى العمولة.

يتعين بحث وبيان أسباب ما سبق مع وضع الضوابط المنظمة لذلك والإفادة .

- لم يتضمن المركز المالى المعروض في ٢٠٢١/٣/٣١ الآثار المالية لتطبيق القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ والمُعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢١ الصادر في ٣ مارس ٢٠٢١ بشأن صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم وفقاً للمواد أرقام ٧ ، ٨ منه.

يتعين الإلتزام بتطبيق أحكام القانون.

- مخالفة الإيضاح رقم (٤) الخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة والذى تضمن أنه يتم الإعتراف بالإيراد فقط عندما تتوافر درجة كافية من التأكد بأن المنافع الإقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق إلى الشركة وأنه يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات طبقاً لمبدأ الإستحقاق حيث تبين عدم تضمين قائمة الدخل عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢١/٣/٣١ إيرادات تخص الفترة تتمثل فى :

* إيرادات نقليات الشركة العامة للصوامع والتخزين عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ ، ويتصل بما سبق من وجود مبلغ نحو ١,٤٠١ مليون جنيه قيمة نقليات ضمن حساب إيرادات سنوات سابقة.
* مبلغ ٨٠,٢٥٠ ألف جنيه قيمة المقابل لإهلاك الأصول المهداة (آلات ومعدات المخابز) عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١.
* مبلغ ٣٣,٣٧٢ ألف جنيه قيمة الفائدة المستحقة على رصيد ٥% شراء سندات حكومية المودعة بكل من وزارة المالية وبنك الإستثمار القومى .
* مبلغ ٨,٣ ألف جنيه قيمة فائدة الحساب الجارى للمصرف المتحد عن شهر مارس ٢٠٢١ وقيمة فوائد الودائع حتى ٢٠٢١/٣/٣١.

وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٦ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٣ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ من أنه سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالى.

يتعين حصر وقيد تلك الإيرادات لما لها من أثر على نتائج الأعمال والفائض المحقق فى ٢٠٢١/٣/٣١.

- بمراجعة قوائم تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ تبين أن نظام التكاليف المتبع يفى فقط بأغراض تقييم المخزون ونوصى بتطويره ، ومن صور ذلك :

* عدم عدالة وصحة توزيع إيرادات إستثمارات وفوائد والبالغة نحو ٣٣,٨٢١ مليون جنيه على الأنشطة حيث تم توزيع نصيب نشاط الطحن منها بالخطأ على أساس عمولة تسويق النخالة وليس على أساس إيرادات تشغيل للغير مما أظهر نتائج الأنشطة على غير حقيقتها.

* تم تحميل نشاط طحن المنظومة بمبلغ ٥٩,٦٧٣ مليون جنيه يتمثل في (نحو ٥٣,٧٣٨ مليون جنيه مقابل تشغيل سيارات الشركة ، نحو ٥,٩٣٥ مليون جنيه صيانة داخلية) دون التوزيع على باقى أنشطة الشركة مما أظهر نتائج جميع الأنشطة على غير حقيقتها .

وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٦ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٣ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ من أنه سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالى.

يتعين الدراسة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات فى هذا الشأن مع ضرورة تأثير قوائم التكاليف بجميع التعديلات سالفة الذكر وتحميل كافة الأنشطة بنصيبها من التكاليف غير المباشرة لإظهار مخزون وربحية الأنشطة خلال الفترة على حقيقتها مع أخذ الآثار المترتبة على جميع هذه التعديلات .

- مخالفة ما ورد بالفقرة رقم (١٦ أ بند " ز ") من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) والخاص بالقوائم المالية الدورية والتى تضمنت أن الإفصاحات الأخرى تشمل " إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى وذلك طبقاً للأساس المتبع فى المنشأة عند إعداد تقارير القطاعات " حيث لم تقم الشركة بالإفصاح بالإيضاحات المتممة عن إيرادات ونتائج كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم

١٦ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٣ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بأنه سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالى.

يتعين الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المُشار إليه وبما ورد برد الشركة .

- أسفرت نتائج أعمال بعض أنشطة الشركة عن خسائر بلغت نحو ١٤,٠٥٥ مليون جنيه تتمثل فيما يلي :

- نحو ٥,٧٢٢ مليون جنيه خسائر نشاط المستودعات .
- نحو ٤,٣٨٣ مليون جنيه خسائر نشاط تسويق القمح .
- نحو ٣,٦٩٤ مليون جنيه خسائر الصوامع .
- نحو ٢٤٧ ألف جنيه خسائر نشاط العبوة .
- نحو ٨,٨٧٨ ألف جنيه خسائر مخبز بورسعيد .

يتعين إتخاذ الإجراءات والتدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد منها والعمل على تنمية موارد الشركة بما يعود بالنفع .

الإستنتاج المتحفظ :

وفى ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات جوهرية يجب إجراؤها لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣١ مارس ٢٠٢١ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

ومما لا يعد تحفظاً :

- وجود العديد من الدعاوى القضائية المقامة من الشركة ضد الغير أو من الغير ضد الشركة بشأن إسترداد أو التعويض عن بعض الأراضى والمبانى التى بحوزة الشركة والتى آلت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، وبعضها مرفوع بشأنه دعاوى قضائية ما زالت متداولة ، وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بتقريرنا التفصيلي رقم ١٤٣ المؤرخ ٢٠٢٠/٨/٢٥ عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .
- ما زالت ملاحظتنا قائمة بعدم حسم النزاع بشأن حقوق الإنتفاع – والبالغة نحو ٢٦,١٦١ مليون جنيه – بين كل من الشركة ومحافظات الدقهلية والشرقية ودمياط لكل من مخبزي الفردوس وأبو

حماد وشونة شطا ومطحن الشركة الشرقية تتمثل فيما يلي (نحو ٢٣,١٦٢ مليون جنيه يخص مخبز الفردوس بالدقهلية ، نحو ١,٧٨٨ مليون جنيه يخص مخبز أبو حماد ، نحو ٦٦٨,٥٤٩ ألف جنيه يخص أرض شطا بدمياط ، نحو ٥٤٢,٧١٥ ألف جنيه يخص أرض مطحن الشركة الشرقية) والمرفوع بشأنها العديد من الدعاوى القضائية.

وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بمتابعة الإجراءات القانونية ضد محافظة الدقهلية بشأن مخبز الفردوس ، وموالاة الدعاوى القضائية وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بما تم في هذا الشأن .

يتعين الإلتزام بتنفيذ توصية الجمعيات العامة للشركة بمتابعة الإجراءات القانونية ضد محافظة الدقهلية بشأن مخبز الفردوس ، وكذلك أرض مطحن أحمد صالح تفادياً لما حدث بأرض مطحن الزاهد ، مع تحديد الموقف القانوني لحقوق الإنتفاع .

- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضى المشتراه بعقود إبتدائية إلا أنه ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم إستكمال إجراءات نقل ملكية وتسجيل بعض أراضى الشركة بمواقعها المختلفة بمساحة نحو ٦٦ ألف متر والتى آلت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ أو بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية لشـــركة الصوامع (المُلغاة) .

يتعين الإلتزام بتوصية الجمعيات العامة للشركة وسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها وتسجيلها .

- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٥,٧١٢ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل فى أراضى ، مبانى ، آلات ، عدد وأدوات ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل لتلك الأصول سواء بالبيع أو بالإستخدام وتعظيم العائد على المال المستثمر .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل لتلك الأصول سواء بالبيع أو بالإستخدام وتعظيم العائد على المال المستثمر.

- ما زال حساب الإنفاق الإستثمارى في ٢٠٢١/٣/٣١ يتضمن نحو ٢,٩٠٤ مليون جنيه تحت مسمي شراء أرض دمياط يتمثل فى قيمة ٧٥% من قيمة القطعة رقم (٦) بناحية السيالة بمنطقة دمياط والبالغ مساحتها ٤٨٦,٧٢ متر والتى لم يتم الإنتهاء من تسجيلها حتى تاريخه مايو ٢٠٢١ ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٦ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٣ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه جارى العمل على الإنتهاء من عملية شراء الأرض والتسجيل.

يتعين سرعة الإنتهاء من عملية الشراء وتسجيل تلك المساحة.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن الإستثمارات طويلة الأجل والتى بلغت نحو ١,٢٧١ مليون جنيه فى حين تضمنت الإحتياطيات نحو ١,٢٦٨ مليون جنيه تحت مسمى إحتياطى يستثمر فى سندات بفارق قدره ٣ آلاف جنيه.

يتعين بحث ودراسة ما سبق وموافاتنا بأسباب هذا الفرق .

- ما زال رصيد المخزون السلعى " قطع غيار ومهمات " فى ٢٠٢١/٣/٣١ يتضمن أصناف راكدة بلغت تكلفتها نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه طبقاً للحصر الذى تم بمعرفة الشركة ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على التصرف الإقتصادى في الأصناف الراكدة بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الإقتصادى به بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل، مع ضرورة دراسة القيمة الإستردادية لأرصدة المخزون الراكد وبطئ الحركة على مستوي كافة وحدات ومناطق الشركة المختلفة وتطبيق ما ورد بالفقرات أرقام ٩ ، ٢٨ ، ٣٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون.

- بلغ رصيد العملاء في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٨,٠١١ مليون جنيه (قبل خصم المخصص والبالغ نحو ٧,٨٠٩ مليون جنيه) متضمن أرصدة مدينة متوقفة لعملاء القطاع الخاص والمنافذ والمستودعات نحو ٧,٨٣٠ مليون جنيه يرجع بعضها لأكثر من ٢٦ عاماً ، رغم تكرار توصيات مجلس الإدارة وآخرها في ٢٠٢٠/١٢/٢٩ بمضاعفة الجهد لتحصيل مستحقات الشركة لدى العملاء المدينين وإستمرار متابعة الدعاوى القضائية المرفوعة على العملاء المتوقفين عن السداد وإستمرار متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة فى شأنها دون جدوى من ذلك ، وما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع متابعة

الإجراءات اللازمة في شأن القضايا التي إنقضت لوفاة المدعي عليه من قبل الورثة وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بما إتخذته الشركة من إجراءات لتحصيل المديونيات.

يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة وموافاتنا بأسباب عدم تفعيل توصيات مجلس إدارة الشركة المتكررة بشأن تحصيل المديونيات .

- قررت الجمعية العامة للشركة بجلستها المُنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ إعدام ديون عدد (٢١) عميل المنقضية بالتقادم المسقط بالمدة القانونية بمبلغ ٧٣٧٩٢٩,٤٧ جنيه وذلك فى ضوء ما إنتهى إليه الرأى القانونى والمنقضية مددهم القانونية بالتقادم المسقط ، وذلك طبقاً لنص المادة ٣٧٤ من القانون المدنى ، المادة ٥٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وقد دارت مناقشات حول هذا الموضوع أثناء الجمعية العامة وإنتهت إلى ضرورة إرفاق الإجراءات القضائية التى تم إتخاذها بشأن تلك الديون مع تقديم مذكرة بتقرير من مراقب حسابات الشركة بتوافر الشروط الواردة في المادة رقم (٢٨) من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ وذلك حتي يتم إعتماد الديون المعدومة ضريبياً .

يتيعن بحث ودراسة ما سبق مع ضرورة متابعة إعداد المذكرة اللازمة من مراقب الحسابات الخارجي للشركة وذلك حتي يتم إعتماد تلك الديون ضريبياً.

- رغم توصيات الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على إستغلال الطاقات المتاحة لمطاحن الشركة وتنشيط عملية البيع والتسويق لتعظيم العائد على المال المستثمر في أصول الشركة ، إلا أنه تبين عدم إستغلال الطاقات المتاحة للشركة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ حيث بلغت نسبة عدم إستغلال الطاقات المتاحة ٢٥,٢٨% لدقيق إستخراج ٨٢% ، ونسبة عدم إستغلال الطاقة المتاحة لمصنع مكرونة الإسماعيلية ٥٨,٥٦% مما إنعكس أثره على ربحية الشركة.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالعمل على إستغلال الطاقات المتاحة لمطاحن الشركة لتعظيم العائد على المال المستثمر فى أصول الشركة .

- عدم تفعيل المعدلات المعيارية التى تم إعتمادها من مجلس إدارة الشركة فى ٢٠١٤/٥/٢١ بناءً على توصية الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٢ لقياس وتحليل وتحديد الإنحرافات الإيجابية والسلبية لمراجعة الأداء وحساب مراكز المسئولية ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بتفعيل ما تم إعتماده من معدلات معيارية

وتحديثه إذا كان هناك تحديث والإلتزام بتحليل الإنحرافات لما لذلك من أثر على بيان إستخدامات عوامل الإنتاج وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب .

يتعين بحث ودراسة ما سبق مع ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما ورد بتوصيات الجمعيات العامة العادية للشركة والإلتزام بتحليل الإنحرافات لما لذلك من أثر على بيان إستخدامات عوامل الإنتاج وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب.

- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على الإستفادة من المبالغ المُعتمدة بالموازنة الإستثمارية حتى لا يتم ترحيل المشروعات من عام إلى آخر مع ضرورة مراعاة الدقة عند تقدير إعتمادات البنود الأخرى ، إلا أنه بمراجعة الخطة الإستثمارية لمشروعات الشركة والمُنفذ منها خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ تبين ما يلى :

* تراوحت نسب عدم تنفيذ الخطة الإستثمارية لمشروعات الشركة من ٨٣% إلى ٩٩,٩٧%، والجدول التالى يوضح ذلك :

(المبالغ بالألف جنيه)

إسم المشروع	المعتمد	المنفذ	غير المنفذ	نسبة عدم التنفيذ
توسعات صومعتى الزقازيق والإسماعيلية	٥٠٠٠	٨٥٠	٤١٥٠	٨٣
الحماية المدنية والسلامة والصحة المهنية والإدارة العامة	٢٥٠٠	٢٩٣	٢٢٠٧	٨٨,٢٨
المستودعات والشون	٢٠٠٠	١٦٣	١٨٣٧	٩١,٨٥
أعمال إنشائية	٢٥٠٠	٣٥	٢٤٦٥	٩٨,٦
مطحن السنانية بدمياط	٢٥٠٠٠	٧	٢٤٩٩٣	٩٩,٩٧

* زيادة عملية الإنفاق على الأرض الجديدة بالإسماعيلية (جمالون) عن المعتمد بالخطة الإستثمارية ، والجدول التالى يوضح ذلك :

(المبالغ بالألف جنيه)

المعتمد	المنفذ	الزيادة	نسبة الزيادة
١٥٠٠	٢٤٥٦	٩٥٦	%٦٣,٧٣

* الإنفاق على بعض المشروعات رغم عدم إعتماد أية مبالغ لها بالخطة الإستثمارية منها مبلغ ٢,٠٢٥ مليون جنيه بصومعة الدقهلية ، ٥٠٧ ألف جنيه بمطحن سندوب ، ٤١٩ ألف جنيه

بمطحن عرابي ، ٣٤٤ ألف جنيه بمطحن السويس ، ٣٠٦ ألف جنيه بمطحن العريش ، ١٥٧ ألف جنيه بمطحن القاضي ، ١٠٩ ألف جنيه بمطحن ميت غمر .

* تضمنت اللائحة المالية للشركة المادة رقم (٣) والتى تنص على أنه " لا يجوز بعد إعتماد الموازنة التخطيطية الجارية والرأسمالية للشركة من مجلس الإدارة فتح أى إعتماد جديد أو تجاوز أى إعتماد قائم أو النقل من باب إلى آخر من أبواب الموازنة قبل الحصول على موافقة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو مجلس الإدارة طبقاً للصلاحيات المنصوص عليها في هذه اللائحة " الأمر الذى يتطلب ضرورة العرض على السلطة المختصة لإعتماد زيادة الإنفاق بالنسبة للأرض الجديدة بالإسماعيلية (جمالون) وإعتماد ما تم إنفاقه على بعض المشروعات دون وجود مبالغ مُعتمدة لها بالخطة الإستثمارية.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالعمل على الإستفادة من المبالغ المعتمدة بالموازنة الإستثمارية حتى لا يتم ترحيل المشروعات من عام إلى آخر مع ضرورة مراعاة الدقة لدى تقدير إعتمادات البنود الأخرى ، مع ضرورة الإلتزام بالمادة رقم (٣) من اللائحة المالية للشركة بالنسبة لزيادة الإنفاق أو الإنفاق على مشروعات دون وجود مبالغ مُعتدة لها بالخطة الإستثمارية.

- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ من أنه جارى دراسة إمكانية وضع نظام للتكاليف البيئية بالشركة.

يتعين ضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢١/٣/٣١ ، وذلك رغم ما ورد بردود الشركة على تقاريرنا السابقة من أنه تم التنبيه نحو ضرورة الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية وضرورة تلافى ما ورد بالملاحظة ، ومن صور ذلك يلى :

* لم تتم الإشارة أمام كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل عن الفقرة الخاصة بها بالإيضاحات المتممة وذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة " ١١٣ " من معيار المحاسبة المصرى رقم (١) الخاص عرض القوائم المالية والتى تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض الإيضاحات

المتممة للقوائم المالية على نحو منتظم كلما كان ذلك عملياً ، وعلى المنشأة ربط كل بند فى قائمة المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية بالمعلومات المرتبطة بذلك البند فى الإيضاحات " .

* لم يتم الإفصاح عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) – الخاص بالقوائم المالية الدورية – الفقرة (١١) والتى تنص على أنه " يجب عرض نصيب السهم الأساسى أو المنخفض فى الأرباح بقائمة الدخل للفترة سواء بالنسبة للقوائم الكاملة أو المختصرة " ، ومعيار المحاسبة المصرى رقم (١) – الخاص بعرض القوائم المالية – الفقرة (١٠٧) والتى تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض سواء فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية أو فى الإيضاحات عن أرباح الأسهم المعترف بها كتوزيعات على الملاك خلال الفترة المالية ونصيب السهم منها " .

* لم يتضمن الإيضاح رقم (١٣) والخاص بالإحتياطيات وفائض الفترة لتحليل مبلغ نحو ٦,٩٢٢ مليون جنيه إحتياطيات أخري الموجود ضمن الإحتياطيات الأخري والبالغة نحو ١٧,٦٧٦ مليون جنيه.

يتعين الإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية السابق الإشارة إليها.

تحريراً في ٢٠٢١/٥/١٠

وكلاء الوزارة
نواب أول مدير الإدارة

(محاسب /علي سيد علي) **(محاسب/ المعتز بالله محمد محمد)** **(محاسب/عبد الله سيد عبد الجليل)**

يعتمد ،،،
الوكيل الأول
مدير الإدارة

(محاسب / هويدا حسن محمد)